

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة):

رابح جلال

عبد الرزاق شيخ

تحت عنوان

صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي QIB (2011-2018)

لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

د. رمضان كزار

مشرفا و مقررا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

أ. د. علي سنونسي

مناقشا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

د. الطيب طيبي

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه القائلون ولا يحسن نعمه العادون ولا يؤدي حقه المجتهدون، الحمد لله على لطفه وعونه أن أكرمني بإتمام هذه الدراسة فليس عندي شيء... ولا مني شيء... فالفضل والمنة والحمد لله وحده القائل في كتابه العزيز: " وَإِذْ تَأْتِيَنَّكُمْ لُتْنٌ مِّنْكُمْ فَذَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۗ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ " الآية (7) سورة إبراهيم.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للوالدين وشكر خاص لأستاذنا الفاضل " سنوسي علي " على إشرافه على هذا العمل، وعلى ما أبداه من نصائح قيمة وتوجيهات.

وكل الشكر لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

I.....	فهرس المحتويات
IV.....	فهرس الجداول
V.....	فهرس الأشكال
أ.....	مقدمة

الفصل الأول: مدخل نظري للبنوك الإسلامية

05.....	تمهيد الفصل الأول
06.....	المبحث الأول: أساسيات حول التمويل الإسلامي
06.....	المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي
07.....	المطلب الثاني: أنواع ومصادر التمويل الإسلامي
10.....	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل الإسلامي
12.....	المبحث الثاني: الإطار النظري للبنوك الإسلامية
12.....	المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية
13.....	المطلب الثاني: أهداف ومبادئ البنوك الإسلامية
14.....	المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية
16.....	المبحث الثالث: أثر صيغ التمويل على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية
16.....	المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي
23.....	المطلب الثاني: مؤشرات توليد الأرباح
24.....	المطلب الثالث: ضوابط عمل البنوك الإسلامية
26.....	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي

28.....	تمهيد الفصل الثاني
29.....	المبحث الأول: ماهية بنك قطر الإسلامي
29.....	المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك قطر الإسلامي
31.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك قطر الإسلامي
32.....	المبحث الثاني: الصيغ والطرق المستخدمة في الدراسة
32.....	المطلب الأول: الصيغ المعتمدة في بنك قطر الإسلامي

المطلب الثاني: طرق جمع معطيات الدراسة والأدوات المالية المستخدمة.....	34
المبحث الثالث: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة.....	36
المطلب الأول: حساب وتحليل نسب الموجودات المالية لبنك قطر الإسلامي.....	36
المطلب الثاني: تحليل نسب وتطور أنشطة التمويل والإستثمارات المالية.....	42
المطلب الثالث: تحليل إيراد وقياس الأرباح المتولدة من صيغ التمويل الإسلامي.....	53
خلاصة الفصل الثاني.....	56
الخاتمة.....	58
قائمة المصادر والمراجع.....	62

فهرس

الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجداول	الجداول
36	معدل نمو الموجودات	01
38	ماهية تكوين كل موجود في اجمالي الموجودات	02
40	معدل تطور الموجودات بحسب الانواع	03
42	مساهمة تكوين كل مكون من الاستثمارات المالية إلى إجمالي الاستثمارات.	04
44	قيم موجودات التمويل	05
48	مساهمة كل نوع من صيغ التمويل الإسلامي في اجمالي موجودات التمويل.	06
52	معدل تطور موجودات التمويل الإسلامي.	07
53	قيمة إيرادات أنشطة التمويل.	08
54	نسبة مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في توليد إجمالي أرباح التمويل.	09

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
31	الهيكل التنظيمي لبنك قطر الاسلامي	1
37	معدل نمو الموجودات الاجمالية	2
39	مساهمة تكوين كل موجود في إجمالي الموجودات	3
46	قيم موجودات التمويل	4
49	مساهمة كل نوع من صيغ التمويل الإسلامي في إجمالي موجودات التمويل.	5

مقدمة

إن النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية خلال الفترة القصيرة الماضية، وتحديدًا قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سنة 2008، جعلت الاقتصاديون يولون اهتماماتهم بها، بسبب قدرتها على التعايش مع الأزمات، فضلًا عن قدرتها على استقطاب حجم كبير من المدخرات المالية، والتي تتزايد سنويًا بالرغم من عدم تعاملها بالربا والذي يتطابق مع الفوائد البنكية، بمعنى أنها لا تستعمل المحفزات المالية، فالبنوك الإسلامية تتعامل بالصيغ تمويلية إسلامية والتي تتوافق مع الأحكام الشرعية، المبدأ الأساسي في عملها هو: المشاركة في أرباح وخسائر العمليات البنكية مع عملائها.

فالبنوك الإسلامية تستخدم مجموعة من الطرق التمويلية التي ستؤثر بشكل على تحديد الأرباح المحققة في ظل استخدامها، وعلى اعتبار أن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تستهدف تقوية مركزها المالي من خلال تعظيم الأرباح، فمن المسلمين من لا يتعامل مع البنوك التقليدية لاعتقادهم الديني بأن الفائدة محرمة في الشريعة الإسلامية وهي ربا حرمها الله، مما يفقد الأمة الإسلامية سيولة (كتلة) نقدية كبيرة متداولة خارج الدائرة الاقتصادية، الشيء الذي يؤثر سلبًا على الدور التنموي الهام والذي من المفروض أن تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية، وعليه فإن للبنوك الإسلامية دورًا فعالًا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وفي طرح صيغ تمويلية بديلة عن تلك التي تطرحها البنوك التقليدية والتي بإمكانها توليد أقصى الأرباح الممكنة.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى التالي:

ما أثر صيغ التمويل على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية؟

لمعالجة الإشكالية الرئيسية تمت تجزئة السؤال الجوهرى إلى أسئلة فرعية كالتالى:

- ما هي أهم صيغ التمويل التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية؟
- ما هي المؤشرات التي تقاس بها الأرباح في البنوك الإسلامية؟
- ما مدى مساهمة صيغ التمويل على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية؟

فرضيات البحث: للإجابة على التساؤلات السابقة تم طرح الفرضيات التالية:

- يستخدم مؤشر الربحية لتقييم القدرة على توليد الأرباح.
- تتعدد صيغ التمويل في البنوك الإسلامية وتتنوع بين المرابحة والمساومات، المضاربة والمشاركة، الاجارة المنتهية بالتملك، السلم والاستصناع.

- تعتبر المربحة والمضاربة من بين صيغ التمويل التي تعتمد على البنوك الإسلامية.
- أهمية البحث: التوجيه العام للبنك القطري الإسلامي يتوضح من خلال تركيز عمليات تمويله ضمن الصيغ القائمة على المديونية على اعتبار أنها الأكثر طلبا للإستثمارات والأنسب لتمويل رأس المال الثابت والتغير في المخزون والمسهل لآلية التجارة الخارجية المحققة للاستيراد والسلع الانتاجية والأولية ونصف المصنعة والسبب الجوهرى لهذا التوجه كون هذه الصيغ أكثر توليدا للأرباح.

شهد الواقع التطبيقي الاقتصادي للبنوك ذات النهج الإسلامي صيغا وأساليب عديدة كالمضاربة والمربحة والمشاركة وتأتي هذه الدراسة لإبراز صيغ التمويل المعتمدة في البنوك الإسلامية ومدى تأثيرها على توليد الأرباح.

أهداف البحث:

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالاتي:
- تحديد مفهوم البنوك الإسلامية.
 - تبيان صيغ التمويل المعتمدة في البنوك الإسلامية.
 - التعرف على المؤشرات التي تقيس القدرة على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية.
 - إبراز أثر صيغ التمويل على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام المتزايد بعمليات التمويل للبنوك الإسلامية لكسب الحلال.
- معرفة كيفية توليد الأرباح للبنوك الإسلامية.
- الرغبة في دراسة الموضوع نظرا لأهمية التمويل للأمة الإسلامية.

الدراسات السابقة:

دراسة بوزيد عصام: "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2009-2010.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة المساهمة في مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز عقبة التمويل وتوضيح المزايا الكامنة في بعض الصيغ والأساليب التمويلية التي يقدمها التمويل الإسلامي

نتائج الدراسة: وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن تصنيف صيغ التمويل المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك الإسلامية إلى مجموعتين مجموعة توجه إلى تمويل رأس المال العامل، وأخرى توجه إلى تمويل رأس المال الثابت.

دراسة محمد أمين مازون "الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية" مصرفي السلام والبركة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جامعة الجزائر، 2018.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على صيغ التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية الجزائرية من خلال المنتجات التي يقدمها مصرفي السلام والبركة.

نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى أن نشاط المصارف الإسلامية يشهد توسعا ملموسا، وتتيح الصيغ التمويلية الإسلامية ومن بينها التقسيط إمكانية التنوع في طرق البيع والتسويق.

الفصل الأول

مدخل نظري للبنوك الإسلامية

تمهيد الفصل الأول:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورا ملحوظا ونموا متزايدا حتى فرضت المؤسسات المالية الإسلامية نفسها في البيئة المالية العالمية، وأصبح التمويل الإسلامي واقعا ملموسا تسعى إليه العديد من مؤسسات التمويل على المستوى المحلي والدولي، وقد انعكست أهمية التمويل الإسلامي من خلال مقدرته على جذب واهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية للاعتماد عليه، لتحقيق ما تصبو إليه من ربحية بطريقة شرعية بالاعتماد على مجموعة من الصيغ الإسلامية.

فالبنوك الإسلامية مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الأرباح باستعمال أحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يميزها عن البنوك الأخرى، لاستبعادها الفائدة الربوية فأصبح التمويل الإسلامي أسلوبا مهما، وقيمة مضافة للواقع الاقتصادي العالمي، وجسرا للترابط بين العالم الإسلامي.

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل الإسلامي

تحتل عملية التمويل درجة بالغة الأهمية في الأنظمة الاقتصادية، بل أن قوة النظام الاقتصادي ونجاعته مرتبطة بتوليد القنوات التمويلية، تعبنتها، ثم توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية لتساهم هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي تقنية تمويلية تحتل مكانة هامة في مصادر التمويل، وحتى يتم التعرف على مفهومه سيتم التطرق إلى ما يلي:

1- تعريف التمويل الإسلامي

عرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريدّها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".¹

كما عرفه أحمد شعبان محمد علي بأنه: "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك لهدف تحقيق عائد مباح شرعا بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة، وبيع المرابحة وبيع السلم وبيع الإستصناع".²

التمويل الإسلامي هو المنهج الذي يحقق التوازن الحرج، فصيح التمويل الإسلامي تسمح بإنشاء التزامات مالية وديون ربحية ولكن ضمن عملية تبادل حقيقية تسهم في توليد الثروة وتعزيز عجلة النمو الاقتصادي.³

¹ بوزيد عصام، "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2010، ص 03.

² خاطر سعدية، "التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015، ص 52.

³ أبو طير محمود، بودالي حمزة، "صيح التمويل الإسلامي كبديل للتمويل الوضعي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة البويرة، 014، ص 38.

من مجمل التعريفات السابقة يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه: "تقديم أصول عينية أو نقدية إلى فرد أو مؤسسة وفق صيغ عديدة تتماشى مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية".

2- خصائص التمويل الإسلامي:

يملك التمويل الإسلامي من الخصائص والسمات ما لا يوجد في غيره من أنظمة التمويل التقليدي، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي¹:

- إعطاء أدوات التمويل الإسلامي بأنواعها الأولوية في تخصيص الموارد المالية على أساس دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، دون التركيز فقط على ملاءة المدين المالية وقدرته على السداد؛
- المتاجرة في السلع والخدمات والمنافع الحلال، أو في حقوق ملكية لموجودات فعلية موجودة أو موصوفة في الذمة، فيحصل بسبب ذلك المشاركة في المخاطر وتحمل المسؤولية فتنتفي بذلك كل سبل وأدوات الغرر والفساد؛

- تجنب المتمولين إلى حد كبير الوقوع في فخ المديونية المميتة والذي غالبا ما يحصل في حال التمويل الربوي القائم على قاعدة القرض بفائدة؛

_ التناسب بين مصادر الأموال والاستثمارات، فمثلا لاستخدام أموال ذات أجل قصير في استثمارات طويلة الأجل، مما قد ينعكس سلبا على حالة السيولة في البنك.

المطلب الثاني: أنواع ومصادر التمويل الإسلامي

يملك التمويل الإسلامي مجموعة من الأنواع والمصادر التي يستخدمها لجلب الأموال بطريقة شرعية.

1- أنواع التمويل الإسلامي:

وتتمثلت في ثلاثة أنواع وهي²:

1-1- التمويل قصير الأجل:

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية احتياجات دورة رأس المال إذ غالبا ما تكون مدة هذا إذ غالبا ما تكون مدة هذا التمويل أقل من السنة، وفي أنشطة البنوك الإسلامية تكون عمليات المرابحة هي النشاط

¹ زوبير عياش، سميرة مناصرة، "التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد، 13 أم البواقي، الجزائر، جوان 2016، ص 116_117

² أحمد ياسين، عزيز إسماعيل محمد، "التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013. ص 467.

المناسب للتمويل قصير الأجل إذ تتميز بالمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد مرات التداول العام الواحد، أما أهم المميزات التي تجعل من البنوك الإسلامية تتعامل بهذا النوع من التمويل:

- سهولة السداد من المتمول، إذ يمكن سداه على المدى القصير.
- القدرة التأثيرية على سرعة معالجة المواقف التي تأثره على قدرة المشروع
- عدد مرات التداول في العام الواحد.

1-2- التمويل متوسط الأجل:

تستخدم البنوك هذا النوع من التمويل للمشاريع التي تحتاج إلى آلاف الآلات أو تزيد إذ تصل المدة في هذا النوع إلى ثلاث سنوات ويتميز التمويل المتوسط الأجل بما يلي:

- أنه يؤدي نفس الأغراض التي يستخدم لأجلها التمويل الطويل الأجل.
- يتمتع هذا النوع من التمويل بنوع من المرونة لمعالجة العجز في المشروعات.

1-3- التمويل طويل الأجل:

يكون الغرض من هذا النوع من التمويل هو شراء الأصول الثابتة والآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشاريع الكبيرة والتي تستغرق عملية إنشائها مدة من الزمن لا تزيد عن الخمس السنوات، ويساهم هذا النوع من التمويل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يركز على المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، ويكون البنك شريكا في إنشاء هذه المشروعات من بداية العمل فيها.

- مصادر التمويل الإسلامي

تتمثل مصادر التمويل للبنوك الإسلامية في:

1-2- المصادر الداخلية¹:

1-1-2- حقوق الملكية: وفي ما يلي مناقشة لبنود حقوق الملكية.

¹ ماهر عزيز عبد الرحمان، "صيف التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي"، مقال، جامعة بغداد، ص 311-

2-1-1-1- رأس المال: وهو الأموال المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين عند إنشاء البنك الإسلامي مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو ما يدفع عند زيادة رأس المال عند رغبة البنك في زيادة مصادر تمويلها الداخلي، ويتحدد رأس المال وفقا لعقد التأسيس وأسلوب توزيع الأرباح.

2-1-1-2 الاحتياجات: وهو ما يتم احتجازه من أرباح الأعوام السابقة ويتم استقطاعها من نصيب المساهمين..

2-1-1-3 الأرباح غير الموزعة: وهو ما يتم احتجازه من الأرباح المتحققة ويحول لأغراض مالية واقتصادية للسنوات التالية بناء على قرارات مجلس إدارة البنك.

2-1-2 المخصصات: تمثل المخصصات مصدرا آخر من مصادر التمويل الداخلي لدى البنك الإسلامية وخاصة إذا ما استخدم خلال المدة من بدء تكوين المخصص وحتى مدة استخدامه فيما خصص من أجله وخاصة ذات الصفة التمويلية، وتتمثل المخصصات بما يتم احتجازه من إيرادات سواء أن كان هناك أرباح أم لم يكن لمواجهة الالتزامات.

2-1-3 الموارد الأخرى: ومن الموارد الداخلية الأخرى والتي تتاح لدى البنك الإسلامية هي القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي، والتأمينات النقدية، ومخصص مخاطر الاستثمار، وحسابات صناديق الزكاة.

2-2 المصادر الخارجية: وتتمثل فيما يلي¹:

2-2-1 الحسابات الجارية: وتتمثل في الودائع تحت الطلب، يقوم أصحابها بإيداعها في البنك للحفاظ عليها من جهة، وسهولة استخدامها في العمليات اليومية من جهة ثانية، حيث تتميز هذه الحسابات بقدرة صاحبها على سحب جزء منها أو كلها في أي وقت شاء، وذلك باستخدام الشيكات وأوامر الصرف مقابل عمولة بسيطة يأخذها البنك الإسلامي نظير إدارته لهذه الحسابات.

2-2-2 الودائع الادخارية: وهي عادة ما تكون صغيرة الحجم، يضعها أصحابها في المصرف بغرض الادخار والتوفير لمتطلبات المستقبل أو الحالات الضرورية غير المتوقعة، حيث يعطى أصحابها دفتر توفير، ويمكن لهم سحبها عند حاجتهم لها، أو أخذ إذن من إدارة المصرف وذلك على حسب الشكل الذي تأخذه هذه الودائع.

¹ عيشوش عبود، "تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، تخصص تسويق، 2009، ص 28-29.

2-2-3- حسابات الاستثمار: هي الودائع التي يودعها أصحابها بغرض الحصول على عائد من عملية استثمارها، وما يميز هذه الحسابات أن البنوك الإسلامية لا تضمن هذا العائد كما لا يوجد التزام برد هذه الأموال كاملة في تاريخ استحقاقها.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل الإسلامي

1- أهمية التمويل الإسلامي:

- يمكننا حصر أهمية التمويل الإسلامي من الناحية الاقتصادية والتنمية في النقاط التالية¹:
- إن العمل المصرفي بما يوفره من صيغ للتمويل وما يقترحه من مؤسسات لنفس الغرض أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوجيهها للأغراض التنموية؛
- إن النظام المصرفي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية؛
- إن هذا النظام يستطيع أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي لمحاربة التضخم.

2- أهداف التمويل الإسلامي

- تهدف مؤسسات التمويل الإسلامية إلى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل الأهداف في²:
- تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية: تسعى مؤسسات التمويل الإسلامية إلى إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة، على أساس المشاركة والمتاجرة وإسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها.
- تلبية متطلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية: الدين والثقافة الإسلامية هما السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الإسلامي، فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعوها في بنوك ربوية.

¹ محمد فرحي، "أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية"، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي الذي نظمه مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتنسيق مع كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، 2010، ص 2.

² خاطر سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

- تحقيق التنمية الاقتصادية: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية منها تحقيق آمال وطموحات المساهمين والمستثمرين بقدر مناسب من الأرباح، وجذب رؤوس الأموال والعمل على توظيفه بشكل فعال وفق الشريعة الإسلامية.
- تحقيق التكافل الاجتماعي: يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية حافزا وليس هدفا في حد ذاته، لان الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية والمالية في نفس الوقت.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية أحد المؤسسات المالية التي تعمل على حل مشاكل النظام البنكي التقليدي، وعلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تخضع للضوابط التي يقرها البنك المركزي مثلها في ذلك مثل البنوك الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من ضروريات العصر الحديث تنبذ التعامل بالفائدة وتلتزم إتباع المنهج الإسلامي الحديث.

1- تعريف البنوك الإسلامية:

عرف جمال الغريب البنوك الإسلامية على أنها: "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتتاب الفائدة الربوية بوصفها تعاملًا محرماً شرعاً"¹.

عرفها الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية ضمن اتفاقية التأسيس بـ: "يقصد بالبنوك الإسلامية تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص عليها قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً"².

كما عرفت البنوك الإسلامية أنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية³.

من خلال ما سبق يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها: "مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع الإسلامي لتحقيق التنمية والتوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي".

¹ نوال بن عمار، "محاسبة البنوك الإسلامية"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 22 و 23 أبريل 2003، ص 46.

² محمد أمين مازون، "الأدوات التمويلية في المصارف الإسلامية الجزائرية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 09، جامعة الجزائر 3، جوان 2018، ص 318-319.

³ سعد عبد محمد، "العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية"، كلية بغداد للعلوم الإسلامية، العدد 40، 2014، ص 352.

2- خصائص البنوك الإسلامية: تتفرد البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص وهي:

- الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- عدم التعامل بالفائدة الربوية؛
- التمسك بالقاعدة الذهبية؛
- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع؛
- أنها بنوك متعددة الوظائف؛
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛
- الاستثمار في المشاريع الحلال؛
- خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية؛
- الالتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ البنوك الإسلامية

1- أهداف البنوك الإسلامية:

إن الهدف من إقامة بنك إسلامي هو أن يقوم بتطبيق نظام مصرفي جديد يختلف عن غيره من النظم المصرفية القائمة إذ أنه يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، ويضع في اعتباره أثناء القيام بهذه الوظيفة أنه يعمل على تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي لحياة الأفراد، وأنه يعمل على إقامة مجتمع إسلامي عملي.

والبنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية، مالية من حيث أنها تقوم به البنوك من وظائف في تيسير المعاملات، وتنموية من حيث أنها توضع في خدمة المجتمع وتهدف تحقيق التنمية فيه¹.

¹ عبد المجيد تيماي، شراف براهيمي، " دور مؤسسات التمويل اللاربوية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد حيزر بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص 02.

2- مبادئ السياسة المصرفية الإسلامية: وتتمثل في¹:

- أن لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ذلك لحاجة المجتمع الإسلامي لأن يجد له ملاذا للتعامل المصرفي بعيدا عما يخالف الشريعة المقدسة ولاسيما شبه الربا المحرمة في الإسلام.
- أن تتسم بالواقعية، بوصف البنك الإسلامي مؤسسة تتوخى الربح أسوة بالبنوك التقليدية ضمن الواقع المعاش.
- أن يؤدي البنك الإسلامي دورا تنمويا في الحياة الاقتصادية على غرار الدور الذي تقوم به البنوك من تجميع لرؤوس الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار والتوظيف على أيدي الأكفاء من رجال الاعمال وتحويل القطاعات التجارية والصناعية والخدمية بما تحتاجه من المال مع توسع دائرة وسائل الدفع التي تعوض عن العملة وتساهم في حركة التبادل.

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية

ويشمل البنك الإسلامي العديد من الوظائف التي يستند إليها لتحقيق أهدافه وتتمثل فيما يلي²:

1- قبول الودائع بعيدا عن الفائدة: وأهمها:

- الودائع تحت الطلب ويتم فيها استعمال الشيكات.
- الودائع الاستثمارية وهي عبارة عن ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على ايداع مبلغ من المال لديه لفترة سنة أو أكثر أو بصورة مستثمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية.
- الودائع الادخارية وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بحسبها عند الطلب، كما أن هذه الودائع يمكن أن تستخدم في تمويل الأنشطة غير الائتمانية.

¹ م.م. احمد جاسم محمد الخفاجي، "مفاضلة بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 14، 2007، ص 03.

² عماد فراح، "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، تخصص مالية بنوك، 2014، ص 42-43.

2- إصدار سندات المقارضة:

وهي وثائق موحدة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس نسبة من الأرباح المحققة وهي نوعين: سندات المقارضة المشتركة، وسندات المقارضة المخصصة.

3- استثمار أموال البنك:

والتي تشكل الوظائف الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامي.

المبحث الثالث: تأثير صيغ التمويل على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

تتمثل استخدامات البنوك الإسلامية للأموال في صيغ التمويل الشرعية المعمول بها حالياً والشائعة الاستخدام من أجل توليد الأرباح بطريقة شرعية

المطلب الأول: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

يعد البنك الإسلامي بنكا استثماريا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال قيامه بأعمال مالية وفقا لصيغ مولدة للأرباح بطريقة شرعية ومن أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية نجد:

1- المضاربة: المضاربة عقد من عقود الاستثمار، يقوم في جوهره على التأليف بين المال وبين العمل في تكامل اقتصادي يحقق مصلحة الملاك والعمال على حد سواء.

- تعريف المضاربة:

لغة: جاء في لسان العرب: في كلمة ضرب، ضربت في الأرض أبتغي الخير من الرزق، قال تعالى: "وإذا ضربتم في الأرض"، أي سافرتم.

اصطلاحاً: دفع المال إلى آخر فيه الربح بينهما، وهي عبارة عن عقد على الاشتراك في الربح الناتج من مال يكون من طرف، ومن عمل من طرف آخر والأول هو صاحب المال والثاني هو المضارب أو العامل.¹

- مشروعية المضاربة²:

كانت تتم المضاربة في الجاهلية، وقد أقرها الإسلام فيما بعد، إذ ورد في الآية (20) من سورة المزمل: "وآخرون يضرِبون في الأرض يبتغون من فضل الله"

¹ حسين بلعجوز، "مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 19-20.

² ماهر عزيز عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 319-320.

وقد أجمع العلماء على جواز عقد المضاربة، وقد روي عن صهيب الرومي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ثلاثة فيهن البركة البيع إلى أجل، والمقارضة، وخط البر بالشعير للبيت لا للبيع"، والمقارضة هنا تعني المضاربة عند أهل الحجاز.

- أنواع المضاربة:

وأما ما يتعلق بأحكام عمل المضاربة فهي تتوقف على نوع المضاربة والتي تنقسم إلى نوعين¹:

النوع الأول: المضاربة المقيدة: وهي التي يقيد فيها المضارب بعمله بنوع العمل والمكان والزمان، وصفة العمل، ومن يتعامل معه.

النوع الثاني: المضاربة المطلقة: وهي التي تخلو من أية قيود كأن يقول صاحب المال (المضارب بماله) للمضارب بعمله (الشريك يعمله) خذ هذه الألف جنيه مثلا، واعمل فيها مضاربة، وما يرزق الله من ربح بيننا على كذا أي بنسبة كذا في المائة، فله في هذه الحالة أن يبيع ويشترى بما هو معروف طلبا للحصول على الربح لأن الشراء والبيع، كما أسلفنا، هو السبيل للحصول على الربح الذي موضوع العقد.

2- المشاركة:

2-1- المشاركة لغة: تعني خلط النصيبين واختلاطهما، وفي الاصطلاح الفقهي هي:

الاجتماع في استحقاق أو تصرف، أي: هي استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك.

وفي ضوء ذلك يمكن تعريف المشاركة بأنها عقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في المال أو العمل أو هما معا للقيام بنشاط معين لأجل محدد، والمشاركة فيما ينتج عن ذلك من ربح أو خسارة².

¹ مصطفى كمال السيد طابيل، "البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 266.

² أشرف محمد دوابه، 'دراسات في التمويل الإسلامي'، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2007، ص 18.

2-2- أنواع المشاركات:

تتعدد أنواع المشاركات وفقا للمنظور إلى¹:

أ- **المشاركة الثابتة:** هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس المال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وفي كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.

ب- **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

ت- **المشاركة المتغيرة:** هي البديل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام.

2-3- **شروط صحة المشاركة:** حتى تكون المشاركة صحيحة لابد من أن تتوفر فيها شروط نذكرها في²:

أ- **الشروط الخاصة برأس المال:**

- أن يكون رأس المال معلوما من حيث المقدار والنوع والجنس؛
- ألا يكون جزء من رأس المال ديناً لأحد الشركاء في ذمة الشريك الآخر؛
- عدم جواز خلط المال الخاص لأحد الشركاء بمال المشاركة؛
- لا يشترط تساوي أنصبة الشركاء في رأس المال.

ب- **الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح:**

- يجدد عقد المشاركة قواعد توزيع نتائج المشاركة بين الأطراف المختلفة بوضوح تام ربحا كانت هذه النتائج أو خسارة؛
- تحديد الأنصبة بين الأطراف المختلفة بالجزئية (النصف، الثلث، الربع)؛

¹ أبوطير محمود، بودالي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.

² عماد فراج، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- في حالة وقوع خسارة ليست بسبب تقصير أو مخالفة من جانب الشريك القائم بالإدارة والعمل، فإن هذه الخسارة يتحملها الشركاء حسب نسبة حصته في رأس المال، ولا يجوز الاتفاق على توزيعها بنسب أخرى كما هو الحال في توزيع الأرباح.

3- المربحة: للمرابحة مفهومان :

- **التقليدي:** حيث يتمثل مفهوم المربحة في بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم.
- **المعاصر:** حيث يتمثل مفهوم المربحة في شراء البائع لسلعة ما بناء على طلب المشتري وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة، وقد استند الفقهاء المعاصرون في تلك الصورة إلى قول الإمام الشافعي في كتابه (الأم) : " وإذا أرى الرجل الرجل السلعة، فقال: اشتر هذه وأربحك فيها كذا، فاشترها الرجل، فالشراء جائز".¹

دليل مشروعية المربحة:

بيع المربحة مشروع بالكتاب والسنة والإجماع.

- في الكتاب لقوله تعالى: " وأحل الله البيع وحرم الربا".
- في السنة لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد".
- في الإجماع فقد تعامل المسلمون بالمربحة في سائر العصور فكان ذلك إجماعاً على جوازها.²

شروط المربحة:

- يتطلب التمويل بالمربحة بعض الشروط نوجز أهمها فيما يلي³:
- ضرورة تملك البنك للسلعة قبل بيعها للأمر بالشراء؛
- ضرورة الاتفاق على الثمن الأصلي وعلى الربح؛
- تقع على البنك مسؤولية هلاك السلعة قبل تسليمها للعميل؛
- يمكن للعميل إرجاع السلعة إذا تبين أن بها عيباً خفياً؛
- لو تأخر المشتري عن السداد لا يزيد البنك عليه أية مبالغ.

¹ أشرف محمد دوابه، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² حسن بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

³ عبد الحلیم عمار غربي، "مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية"، دار أبي فداء للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، ص 373.

أنواع المراجعة: تنقسم المراجعة إلى نوعين¹:

بيع المراجعة العادية: وهي التي تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، ويمتنع فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وريح يتفق عليه.

بيع المراجعة المقترنة بالوعد: وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف: البائع، المشتري والبنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تجديد المشتري لرغبته ووجود وعد مسبق بالشراء.

3- التمويل بالإجارة:

تعريف الإجارة:

لغة: اسم للأجرة وهي كراء في الأجير.

اصطلاحا: التمويل التأجيري هو اتفاق بين طرفين يخول لأحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر.²

دليل مشروعيتها:

أجمع المسلمون على أن الإجارة جائزة ومشروعة، وعمدتهم في هذا الكتاب والسنة³:
أما الكتاب: في قوله تعالى: "فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن".

أما السنة: قوله صلى الله عليه وسلم: "من استأجر أجيرا فليعلمه أجره" رواه البيهقي.

أنواع الإجارة: وتتمثل فيما يلي⁴:

¹ خالد خديجة، "خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة تلمسان، ص 152-153.

² أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 93.

³ حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

⁴ سعد عبد محمد، "معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع، 2018، ص 39.

الإجارة التشغيلية: عقد بين الطرفين يتم فيه نقل حق الانتفاع لموجود ثابت من الطرف الأول المالك للموجود إلى الطرف الثاني مقابل عمولة محددة ولمدة معينة من الزمن. ويرجع بعدها الموجود للمالك ليعيد تأجيره مرة أخرى.

الإجارة المنتهية بالتملك: تتكون من عقدين مستقلين عقد الإجارة الرئيسي والثاني عقد التملك القانوني للموجود إلى المستأجر عقد انتهاء مدة الإجارة أما عن طريق الهبة أو البيع بحسب الوعد المقترن بالإجارة عند استحقاق عقد الإجارة.

شروط صحة الإجارة:

يتضح أن مجمل شروط صحة الإجارة بنوعها هي¹:

أن يكون عقد الإجارة على المنفعة لا على العين، وأن تكون المنفعة مباحة، وأن تكون معلومة، إذا كانت الإجارة على عين غير معينة، فلا بد أن تكون مما ينضبط بالوصف، وأن تكون مدة الإجارة معلومة، وأن يكون العوض في الإجارة معلوماً.

4- التمويل بالسلم:

تعريف السلم

لغة: السلم في لغة العرب معناه الإعطاء والتترك والتسليف.

اصطلاحاً: هو أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل، ويسمى سلماً وسلفاً. وقد عرفته هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات الإسلامية بقولها: "شراء أجل في الذمة بثمن حاضر بشروط خاصة أو بيع أجل بعاجل"².

مشروعية عقد السلم³:

عقد السلم عقد جائز ومشروع في الكتب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: في قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه" الآية 282 من سورة البقرة.

وأما السنة: فقد وردت في مشروعية السلم عدة أحاديث منها قال بن عباس رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم".

¹ محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 324.

² عيسى ضيف الله منصور، "نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 400.

³ مصطفى كمال السيد طایل، مرجع سبق ذكره، ص 286-287.

شروط السلم: هناك نوعين من الشروط التي يجب توافرها في التمويل بالسلم وهي¹:

شروط تتعلق برأس المال:

- أن يكون رأس المال معلوم الجنس لقمح أو ثمار الأشجار؛
- أن يكون معلوم المقدار بالوزن أن كان موزونا أو بالعدد أن كان معدودا؛
- أن يكون رأس المال في مجلس العقد.

شروط تتعلق بالسلعة (المسلم منه):

- أن تكون السلعة في الذمة والأجل معلوم؛
- أن تكون السلعة ذات صفة معينة تنفي عنها الجهالة والتي يختلف الثمن باختلافها؛
- أن يتم تحديد مكان التسليم.

أنواع التمويل بالسلم: وتتمثل أنواعه في²:

بيع السلم البسيط: يتم بموجبه تقديم رأس المال عاجلا، وتسلم الموجود آجلا في موعد يتفق عليه الطرفين.

بيع السلم الموازي: يتم شراء كمية من موجود معين بتسليم مستقبلي، ثم يقوم المشتري بعد ذلك ببيع كمية مماثلة من الموجود نفسها أيضا وبنفس موعد التسليم، لتحقيق ربح يمثل الفرق بين السعيرين وقت الشراء ووقت البيع.

بيع السلم بالتقسيط: يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من الموجود ورأس المال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المشتري دفعة معينة من رأس المال على أن يستلم لاحقا ما يقابله من الموجود لاحقا، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

¹ماهر عزيز عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، 323-324.

²سعد عبد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المطلب الثاني: مؤشرات توليد الأرباح

تتمثل مؤشرات توليد الأرباح للبنوك الإسلامية في¹:

- 1- مؤشرات قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات أو قياس المقدرة على الدفع أو نسب السيولة: وهذه النسب تعمل على قياس السيولة في ضوء مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين ميعاد سدادها، وتشير السيولة إلى درجة توافر اليسر المالي في الموقف المالي للمنشأة، ويتم من خلال مجموعة من النسب أهمها نسبة السيولة ونسبة التداول السريع.
- 2- مؤشرات النشاط: تقيس هذه المؤشرات درجة السرعة والكفاءة التي تتجول فيها الحسابات المختلفة إلى مبيعات وهناك مجموعة من النسب لقياس كفاءة النشاط.
- 3- مؤشرات الربحية: هناك مؤشرات كثيرة للربحية من خلال ربط العائد إما بالمبيعات أو الأصول أو الملكية، أو قيمة السهم، وكمجموعة من المؤشرات تفيد في تقييم القوة الإيرادية للمنشأة، في ضوء أصولها أو مبيعاتها أو حقوق الملكية، وبدون الربحية لا تستطيع المؤسسة جذب أي مستثمر خارجي، وإذا لم تحقق المنشأة الأرباح، فإن الملاك الحاليين والممولين الحاليين سوف يتحولوا إلى منشآت أخرى لاستثمار أموالهم فيها.
- 4- مؤشرات توازن الهيكل التمويلي للمنشأة (مؤشرات المديونية): تعتمد المنشأة في تمويلها على موارد ذاتية وموارد خارجية، وهذه المؤشرات تهدف إلى تحليل سياسة التمويل في المنشأة والمتاجرة على رأس المال. وتقيس هذه النسب مدى اعتماد المنشأة على الديون في تمويل إجمالي أصولها، بمعنى آخر فإنها تبين رأس المال الذي ساهم به المالكون بالمقارنة إلى التمويل الخارجي الذي ساهم به الدائنين في مجموع أصول المنشأة.
- 5- مؤشرات التوزيع النسبي للقوائم المالية والتغير النسبي والأرقام القياسية للنمو أو نسب النمو: تهدف هذه المؤشرات إلى تحليل الأهمية النسبية لأنشطة المنشأة واتجاهها العام، وهي تتضمن التحليل الرأسي والأفقي للقوائم المالية المنشودة وتحليل معدلات النمو في مجالات نشاطاتها المختلفة، أما نسب النمو فهي تقيس مدى احتفاظ المنشأة بمركزها الاقتصادي بالمقارنة مع النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو أعمالها.

¹ مصطفى كمال السيد طال، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-145.

6- مؤشرات السوق المالي: وهي تهدف إلى تحليل وتقويم مركز المنشأة في السوق المالي، وتعتبر هذه النسب أتم وأوسع شمولاً لإنجازات المنشأة من حيث أنها تعكس تأثير نسب المخاطرة ونسب العوائد المشتركة.

المطلب الثالث: ضوابط عمل البنوك الإسلامية

الضوابط الشرعية:

1. منع الربا.

تعريف الربا: ¹

أ- الربا لغة: الزيادة والنماء، ربا المال أي زاد ونما.

ب- اصطلاحاً: فهو الزيادة على أصل المال يأخذه الدائم مقابل أجل مطلقاً.

وقيل هو الزيادة في بيع شيئين يجري فيهما الربا وينقسم إلى قسمين ربا الفضل و ربا النسيئة، ويعتبر الربا محرماً شرعاً.

ولكن مع مرور الوقت وتطور الأنظمة الاقتصادية اتسعت دائرة التعامل به من قبل الدول الغربية تحت مسمى الفائدة وامتدت إلى الدول الإسلامية بسبب الحملات الاستعمارية الغربية التي عرفتها في بداية القرن التاسع عشر، وقد كان لذلك آثار على المستوى السياسي والاجتماعي وخاصة الاقتصادي، حيث جعلت الدول الإسلامية تتبنى المبادئ والأسس التي يقوم بها النظام المالي التقليدي، وبالرغم من النظريات المتعددة التي وضعها الغربيون والتي

¹ محمد عمر شابرا، نحو نظام مصرفي عادل دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن، 1987، ص 77.

تدعم الفائدة الربوية، إلا أنها وجهت لها عدة انتقادات نظرا لتعدد سلبيات التمويل الربوي على المستوى الاقتصادي حيث يؤدي إلى:¹

- حدوث تضخم في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الإنتاج بما أنها جزء منها، ومن ثم زيادة أسعار السلع والخدمات المنتجة وهذا بدوره يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك.
- سوء تخصيص الموارد المتاحة التي توجه لإنتاج السلع الكمالية أو حتى السلع غير النافعة، كإنتاج الدخان والمشروبات الكحولية والتي تحقق من خلالها أرباح مرتفعة تغطي تكاليف الإنتاج التي تكون مرتفعة في حالة ارتفاع فوائد الاقتراع وبالتالي التحول عن إنتاج السلع الضرورية التي تلبى حاجات الأفراد والمجتمع.

2. منع الظلم:

ان جميع المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية مبنية على اساس العدل ومنع الظلم بجميع انواعه وصوره وتوعدت بفعله، على اعتبار ان العقود والمعاملات والمعاملات القائمة على أساسه فاسدة وحكم بمنعها سواء كان الظلم على أحد الطرفين، قال الله تعالى: "وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ" الآية 279 سورة البقرة.

وقد جاء هذا المقصد حفاظا على مصالح الناس وإرضاء جميع الاطراف في العقود المالية، ولتحقيق هذا الضابط حرمت الشريعة الإسلامية كل المعاملات والعقود التي من شأنها إلحاق الضرر بالمتعاملين او أكل الأموال بالباطل، فقد حرمت الربا مثلا لما فيه من أكل لأموال اناس بغير وجه حق لأن المتعامل بالربا يأخذ زيادة على أصل القرض وبالتالي فهو يربح دائما دون تحمل أي مخاطرة، في حين ان المقترض يتحمل الربح والخسارة.²

¹ أمال لعميش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، الجزائر، 2011/2012، ص 05.

² رياض منصور الخلفي، المقاصد الشرعية وآثارها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد 17، السعودية، 2004، ص 29.

خلاصة الفصل الأول:

لقد شهد العمل المصرفي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة كأسلوب جديد يحقق أهداف المعاملات المالية مع تجنب كل المعاملات الربوية، حيث نجد أن هناك بعض البنوك التقليدية التي تنافس على هذا الأسلوب الجديد، وخاصة في تقديم التمويل باستخدام أساليب العمل المصرفي الإسلامي.

البنوك الإسلامية هي تلك البنوك التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والتمويلية والاستثمارية، إن تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، لجذب أكبر قدر ممكن من الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً.

وعلى هذا الأساس نلاحظ أن البنوك الإسلامية تتميز بصيغها التمويلية على أدوات التمويل في البنوك التقليدية من حيث تحمل المخاطر، وهذا ما يدل على وجود اختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيراتها التقليدية.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك قطر الاسلامي

تمهيد الفصل الثاني:

يتميز النظام البنكي القطري بتواجد مجموعة من البنوك تحت رقابة البنك المركزي القطري، ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة حالة بنك قطر الإسلامي باعتباره من أعرق البنوك الإسلامية، وكذلك اعتمدنا على معطياته في تقارير البنك وما نشر عنه في موقعه الإلكتروني في إجراء هذه الدراسة.

وبعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى مفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية، ومصادر الاستخدامات أموالها وصيغ تمويلها، وكذا الدراسات السابقة، سنحاول في هذا الفصل تقييم أداء البنك وقياس مدى تأثير صيغ التمويل على توليد الأرباح في البنك.

وللإلمام أكثر بالدراسة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية بنك قطر الإسلامي.

المبحث الثاني: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: ماهية بنك قطر الإسلامي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مجتمع الدراسة وعينتها، طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة، ثم تحديد المتغيرات، وذلك في الجزء الثاني للمبحث، أما فيما يتعلق بالجزء الثالث سنتطرق إلى تحديد القيم والنسب والأدوات المستخدمة.

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك قطر الإسلامي

تتمثل مجتمع دراستنا في بنك قطر الإسلامي والذي تم اختياره على أساس توفر ووجود بعض البيانات والمعطيات حوله.

1- مصرف قطر الإسلامي: هو أول مصرف إسلامي في قطر حيث بدأ عمله عام 1986 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية في الدولة حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42.3% في قطاع الصرفة الإسلامية في البلاد وحصته 11% في إجمالي السوق المصرفية، وفي يونيو 2018 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف؟ 14 مليار ريال قطري (حوالي 4 مليار دولار أمريكي بلغ إجمالي الأصول 152.5 مليار ريال قطري حوالي 41.9 مليار دولار أمريكي).¹

يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع عصرية منشورة في مختلف أنحاء قطر كما تتيح الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات شرائح محددة في العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة بالسيدات بالإضافة إلى امتلاكه شبكة فروع متميزة عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الإلكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال المصرف والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصرف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصرف التفاعلية ITM بالإضافة إلى مراكز اتصال على عدة جوائز.

¹ الموقع الرسمي للنيل - نبذة تعريفية حول بنك قطر الإسلامي، تاريخ الاستطلاع 2019 / 06 / 16.

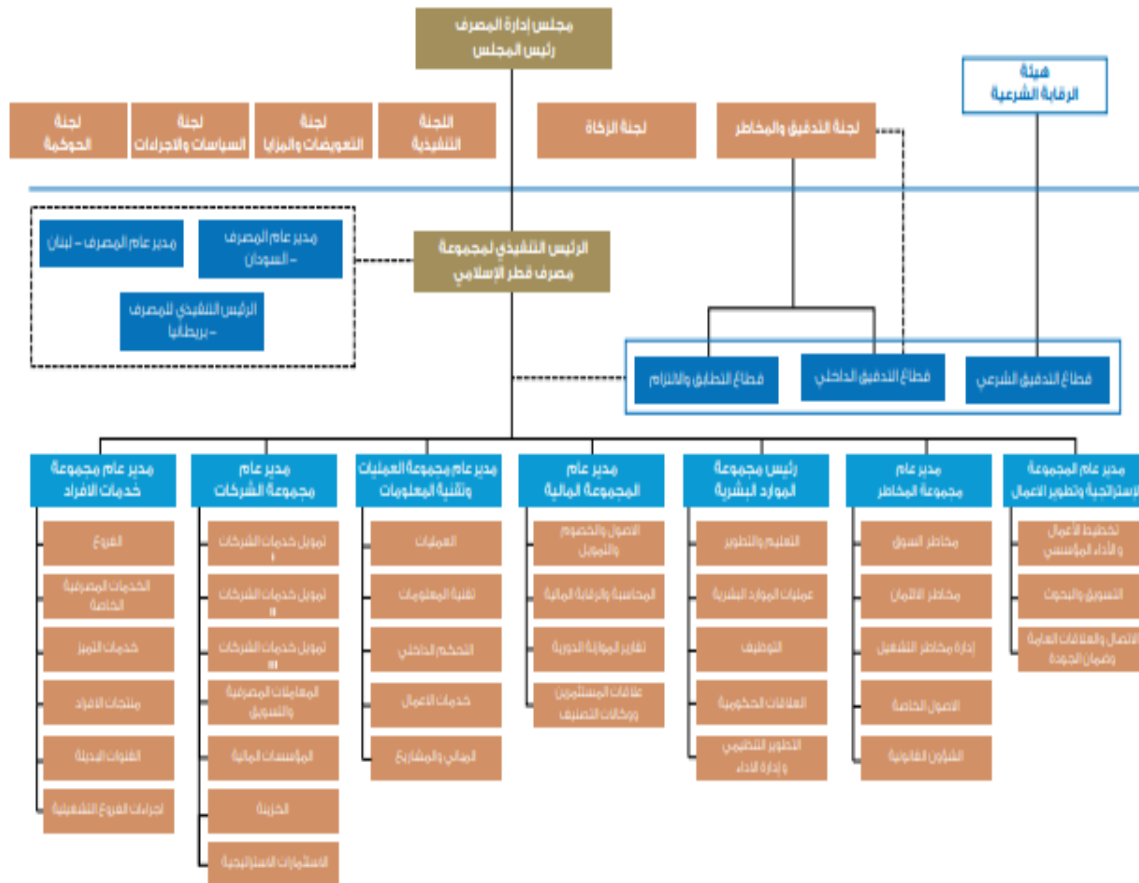
<https://www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx>

يتبنى المصرف استراتيجية نمو تهدف إلى تعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشركات مهمة مع مجتمعات محلية، وتتماشى استراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤيته قطر 2030 ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي، ويعد المصرف مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتتملك مجموعة المصرف حصصاً في عدد شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف هذا جانب الشركات الزميلة " شركة بيما " المختصر في تقديم برامج تكافل تأميني وشركة الجزيرة للتمويل (شركة تحويل استهلاكي)¹.

¹ الموقع الرسمي للنيل – نبذة تعريفية حول بنك قطر الاسلامي، تاريخ الاستطلاع 16 / 06 / 2019
<https://www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx>

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي



المصدر: التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي، 2018، ص 33.

<https://www.qib.com.qa/ar/images/QIB%20Annual%20report%202018%20Ar.pdf>

المبحث الثاني: الصيغ والأدوات التمويلية الإسلامية المعتمدة في بنك قطر الإسلامي

تمهيد:

نشأ البنك منذ التأسيس على أنه مصرف إسلامي يعتمد على الصيغ والأدوات المتوافقة مع أخلاق الشريعة الإسلامية، ولهذا يعتبر المصرف في السابقين في تطوير منتجات وبرامج مبتكرة تلبي احتياجات العملاء متوافقة مع الشريعة.

• المطلب الأول: الصيغ المعتمدة في بنك قطر الإسلامي¹.

1. بيع المساومة:

ويتمثل بيع المساومة في طلب العميل في المصرف أن يشتري سلعة معينة في طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديدته وبرح لا يعلمه العميل تبعاً لذلك ويكون الحق للعميل القبول للسلعة أو رفضها بعد تملك المصرف لها فإذا أقبل العميل البضاعة بقوة بتسديد قيمتها للمصرف بالأقسام بالنحو الذي يتفق عليه ويقوم المصرف بتطبيق بيع المساومة على السلعة المشتراة في السوق المحلية.

2. بيع المربحة:

يوفر المصرف لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المربحة التي تكمن العميل في الحصول على بعض السلع والأجهزة والمعدات في الخارج وينمو ذلك من خلال تقديم العميل طلباً للمصرف للاستيراد سلعة ما مبيناً وصفها وكميتها وسعرها فيقوم المصرف باستيرادها لنفسه في الخارج على أن يبيعه للعميل بعد وصولها بسعر بكلفتها مع زيادة ربح بنم الاتفاق عليه.

3. الاستصناع: يتمثل الاستصناع في قيام المصرف بالتعاقد مع العميل على القيام بتنفيذ مشروع معين وتحمل جميع التكاليف في الخامات والأجور ثم تسليمه كاملاً إلى العميل

¹ بنك قطر الإسلامي، صيغ التمويل المعتمدة في بنك قطر الإسلامي، تاريخ الاستطلاع 2019 / 06 / 17:

<https://www.qib.com.qa/ar/islamic-banking/islamic-banking-tools.aspx>

بمبلغ محدد وفي تاريخ معين، حيث لا يملك المصرف حالياً شركة مقاولات فإنه يقوم بالتعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة أو أكثر من شركات المقاولات.

4. الاستثمار بالمضاربة:

يقوم المصرف بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو التمويل المناقصات أو غيرها.

5. الاستثمار بالمشاركة:

يعتبر نظام الاستثمار بالمشاركة المميز الرئيسي للمصرف الإسلامي عن البنوك التقليدية الأخرى، ويقوم هذا النوع من الاستثمار على أساس تقديم المصرف حصته من المال الذي يطلبه بقصد إنشاء مشروع مشترك أو شراء بضاعة وبيعها حيث يشارك المصرف في النتائج المحتملة (ربحاً أو خسارة) في ضوء قواعد توزيعية شرعية ينفق عليها مسبقاً.

6. الإجارة:

- يقوم المصرف بشراء الأعيان أو حصص منها ثم تأجيرها للغير، وهذه الأعيان مثل العقارات والمعدات الأجهزة المتنوعة، ويتم ذلك بعد دراسة الجدوى والتأكد من ربحيتها وموافقتها أحكام الشريعة الإسلامية.
- يملك مصرف قطر الإسلامي رؤية إستراتيجية استثمارية واضحة بعيدة المدى، وينظر لمحيطه الإقليمي والعالمي كوحدة متكاملة، من منطلق أن عصر العولمة المالية لم يعد فيه مكان لمصرف ينكفي على الداخل ولهذا فإن المصرف يتبنى إستراتيجية للتوسع خارجياً عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لاستثماراته الخارجية بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي ويتولى المصرف رئاسة مجالس غدارات هذه البيوت التمويلية حرصاً على تطبيق المفاهيم والضوابط الشرعية الإسلامية التي يطبقها باعتباره الشركة الأم.

المطلب الثاني: طريقة جمع معطيات الدراسة والأدوات المالية المستخدمة

أولاً: طريقة جمع البيانات:

من أجل إنجاز هذه الدراسة واختبار فرضيتها قمنا بجمع المعطيات اللازمة عن

طريق ما يلي:

وتتمثل معطيات اللازمة للدراسة في بعض الأرقام من الجداول والبيانات المالية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 والتي تحصلنا عليها من الموقع الإلكتروني للبنك:

<http://www.qib.com.qa/ar/index.aspx>

ثانياً: الأدوات المالية المستخدمة:

من أجل الإجابة عن الإشكاليات وفرضيات الدراسة ثم استخدام مجموعة من المؤشرات المتعلقة بربحية البنك والمتمثلة في النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح أو هي النسبة التي تستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح مثل نسبة هامش الربح والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

1- معدل العائد على حقوق الملكية:

يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية في حقوق الملكية وفي كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين¹.

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

¹ طارق عبد العالي حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية المصرية، 2001، ص 81.

2- معدل هامش صافي الربح:

نقيس مدى قدرة وكفاءة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب وتعتبر أعلى نسبة متحصل عليها فقط تشير إلى أن البنك الأكثر ربحية¹.

$$\text{معدل هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

3- معدل العائد على الموجودات:

يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك للأصول على توليد الربح².

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100.$$

ومن أجل حساب ما سبق استخدمنا برنامج الجداول الإلكترونية M-EXCEL.

¹ Mona El- chami, How To analyse a Bidder's Finansail Statement ? November 2013, ripoli, Libya, P 25.

² مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي، طبعة الاولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 44.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير ومناقشة النتائج

بعد أن قمنا بتحليل طريقة وأدوات الدراسة سنتناول فيما يلي تطبيقاً على بنك قطر الإسلامي، وذلك من أجل تقييم أدائها وقياس مدى توفير الأرباح من موجودات التمويل باستخدام مجموعة من المؤشرات الربحية.

المطلب الأول: حساب وتحليل نسب الموجودات المالية لبنك قطر الإسلامي

الجدول رقم (01): معدل نمو الموجودات

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الموجودات الكلية	53430231	58274886	73192038	77354244	92613562	123730942	136480356	14973287
نسبة النمو	31.99	12.41	25.60	5.69	19.7	33.5	10.30	10.18

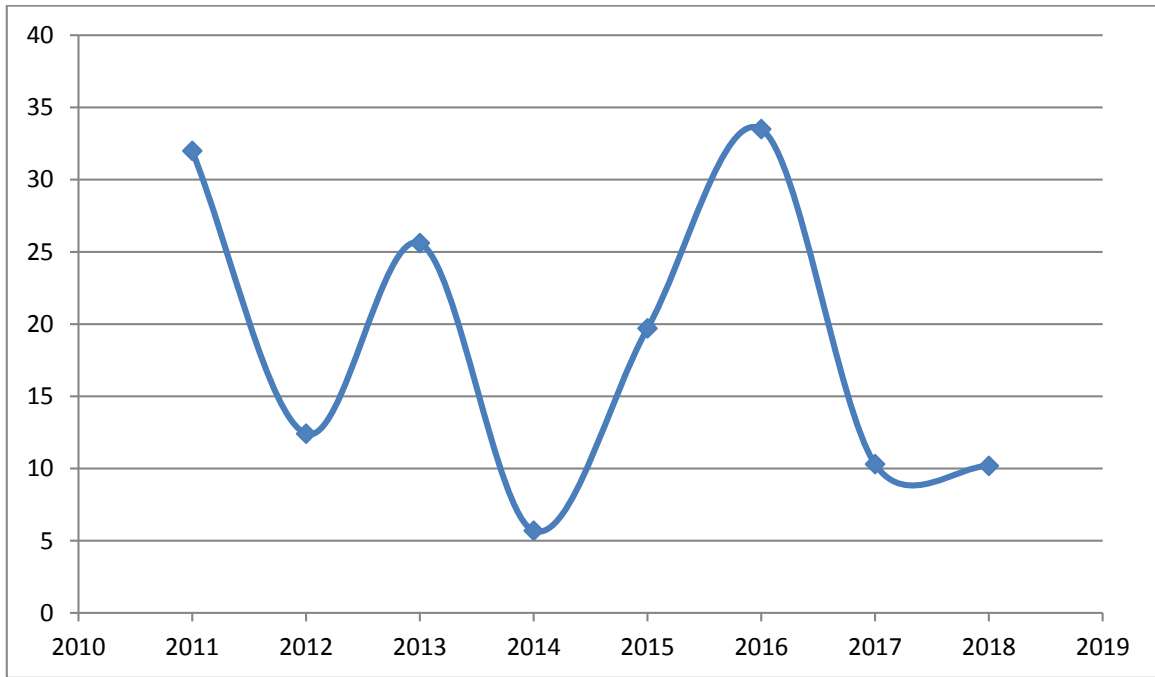
المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مقتطفات التقارير المالية للبنك (qib) خلال الفترة 2018-2011.

يمثل الجدول أعلاه تطور موجودات بنك قطر الإسلامي (Qib) للفترة (2011-2018)، وتجدر الإشارة أن موجودات البنك هي عبارة عن مجموع الأصول التي بحوزة البنك ملائمة لسداد الديون وتعدد طبيعتها ومصادرها وهي موزعة على الأنواع الآتية:

النقد الأرصدة لدى البنك المركزي والنقد لدى البنوك التجارية وموجودات التمويل والموجودات الثابتة، وغير الملموسة والاستثمارات المالية والعقارية والاستثمارات لدى شركات زميلة والموجودات الثابتة وغير ملموسة.

والمسجل من التقارير المالية للبنك أن قيمة الموجودات قد شهدت زيادة مطردة من سنة 2011 إلى غاية 2018 ثم شهدت تناقص وازدياد في باقي السنوات من 2012 إلى غاية 2018، وتراوحت معدلات نمو الموجودات بين 33.5% كأعلى نسبة معدل وبين النسبة المسجلة سنة 2016 وبنسبة 5.69% للعام 2014 كأول سنة والملاحظ أنه خلال فترة الدراسة المرتسمة حدود ما بين عامي 2011-2018 فإن موجودات البنك سنة 2018 تقلصت وانخفضت ثلاث أضعاف مقارنة بالعام 2010.

الشكل رقم (02): معدل نمو الموجودات الاجمالية



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

ومن خلال التدقيق في تطور موجودات البنك من خلال الشكل (02) فإننا نسجل

الملاحظات التالية:

- خلال فترة الدراسة فإن معدلات نمو الموجودات كانت ايجابية بمعنى أن هناك توسع في أعمال المصرف على الرغم من اختلاف ماديات هذا التوسع حسب السنوات.

- الملاحظ أن معدلات النمو قد شهدت أعلى نسبة سنة 2016 في حسن تهاوت معدلات النمو في عام 2017 مع أن النمو يبقى ايجابيا إلا أن هناك تذبذب لمعدلات النمو نتيجة التقلبات الاقتصادية الراهنة.

الجدول رقم (02): ماهية تكوين كل موجود في اجمالي الموجودات

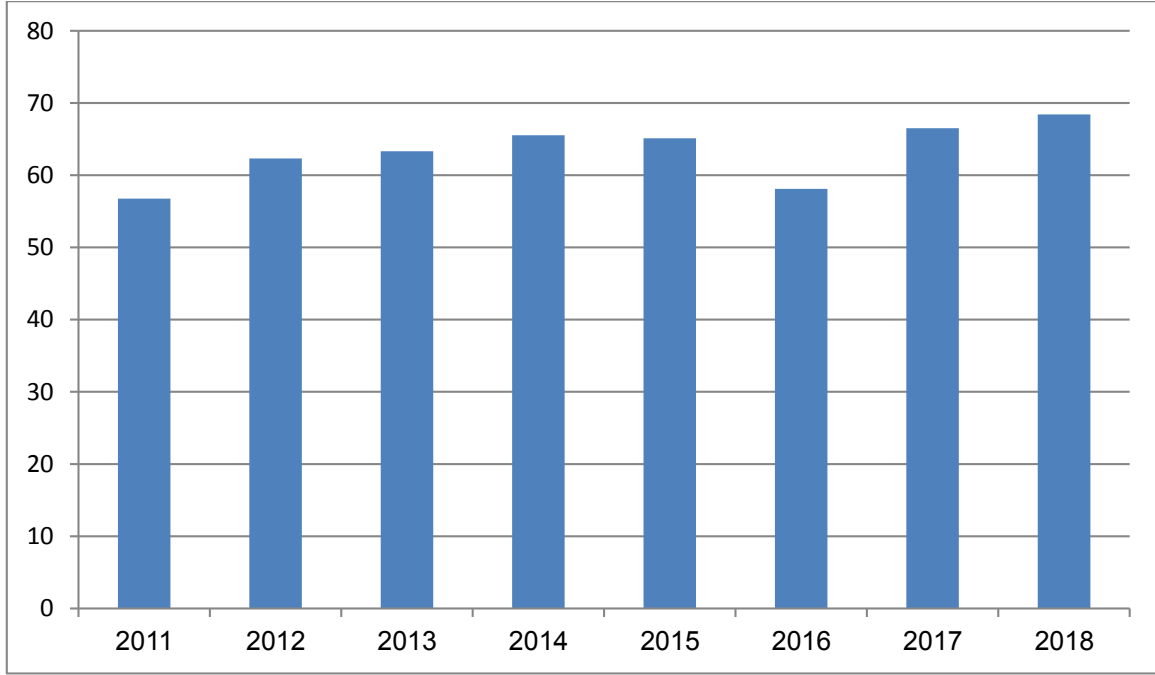
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة نقد أرصدة لدى البنك المركزي	2.69	5.89	3.05	3.41	3.62	3.34	4.98	3.87
نسبة أرصدة لدى البنوك	25.81	15.77	18.98	22.67	23.98	12.64	11.97	8.21
نسبة اجمالي موجودات التمويل	56.75	62.31	63.31	65.52	65.10	58.10	66.50	68.42
نسبة استثمارات مالية	10.12	9.92	13.71	8.75	9.67	25.41	8.25	19.20
نسبة استثمارات في شركات زميلة	2.83	4.04	5.04	3.06	2.15	1.52	1.20	0.96

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المستخرجة من تقارير البنك qib خلال الفترة 2011-2018.

نهدف من خلال هذا الجدول إلى تتبع مكونات موجودات البنك بحسب طبيعتها وأهميتها والملاحظ أن هيكل الموجودات وفي أغلب السنوات يتكون أساسا في موجودات التمويل بوزن يتجاوز نصف الموجودات في أغلب سنوات فترة الدراسة وقد بلغ أعلى نسبة مساهمة عام 2018 وقد بلغت 68.42%، وتتقاسم تكوين الموجودات في المرتبة الثانية أرصدة لدى البنوك

والاستثمارات المالية وهي السمة المتكررة في أغلب سنوات الدراسة والشكل الموالي يعطي أكثر توضيح لذلك.

الشكل رقم (03): مساهمة تكوين كل موجود في إجمالي الموجودات



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (02).

نلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في نسب موجودات التمويل كملون للإجمالي الموجودات مقارنة مع المكونات الأخرى والمتمثلة في النقديات والاستثمارات كما نلاحظ أن هناك اختلافا في وزن مساهمة باقي الموجودات ويمكن تفسير ذلك أن البنك يعتمد على موجودات التمويل كعامل أساسي لتوليد الإجراءات.

الجدول رقم (03): معدل تطور الموجودات بحسب الانواع

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نقد وأرصدة لدى البنوك		213.85	-18.59	30.79	40.08	-2.24	98.84	-17.87
أرصدة لدى البنوك		-12.46	89.26	39.81	39.64	-40.72	18.85	-27.52
اجمالي موجودات التمويل		57.33	59.73	21.19	31.13	0.34	43.75	8.74
استثمارات مالية		40.53	117.19	-25.26	45.86	195.50	-9.82	11.20
استثمارات في شركات زميلة		104.97	96.05	-28.86	-7.36	-20.63	-1.09	-15.27
موجودات شركة تابعة محتفظ بها للبيع		-	-	-	-	-	-9.51	-3.23
موجودات ثابتة		-5.68	155.85	14.88	23.90	-21.28	4.1	15.59
موجودات غير ملموسة		-	-	-	-	-	-2.47	27.62
موجودات أخرى		67.39	0.70	94.08	17.87	27.39	-19.56	98.60

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعطيات المستخرجة من تقارير البنك qib خلال الفترة المدروسة.

من الملاحظ أن موجودات التمويل كقيمة سجلت زيادة (نمو) خلال فترة الدراسة وان اختلفت نسبة النمو عبر السنوات إلا أن معدلات النمو قد كانت موجبة في حين أن هناك مجموعة من الموجودات قد سجلت انخفاض كقيمة وبذلك سجلت معدلات نمو سالبة.

نلاحظ أن الاستثمارات المالية كقيمة سجلت زيادة وانخفاض خلال الفترة الممتدة 2011-2018 ونلاحظ بعدما تضاعف معدل النمو 2013 وذلك بمعدل نمو قدره 117.190% انخفض عام 2014 بمعدل نمو قدره 25.260 % وقد تراوحت معدلات نموه بين 195.50 بقيمة موجبة عام 2016 وهي لأعلى معدل مسجل بالنسبة للاستثمارات المالية وأقل معدل مسجل 25.26 بقيمة سالبة عام 2014 أما بالنسبة للاستثمارات للشركات زميلة فقد سجلت في معظم فترة الدراسة معدلات سالبة باستثناء عامي 2013-2014 شهدت زيادة في حين نجد الفترة الممتدة بين 2014-2018 شهدت انخفاض وأقل نسبة سجلت عام 2014 بمعدل قدرة 25.26.

ومن الجدول يمكننا طرح مجموعة من الملاحظات والتي قد تكون في شكل نتائج أو استنتاجات:

- نلاحظ أن نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية قد اختلفت معدلات نموه بحسب السنوات وتجدر الإشارة لهذا النوع يرتبط بمأدبة هذه الساسة المنتهجة من طرف البنك المركزي والاضاع الاقتصادية السائدة وهو ما يطلق عليه بمصطلح الاحتياطي القانوني بحيث:
- نلاحظ أن عام 2012 انتهج البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية وهو ما يثبتته انتقال معدل الخصم من 2.69 إلى 5.89.
- نلاحظ أنه في السنوات التي شهدت انخفاضا للاحتياطي القانوني يسجل ارتفاع قيمة الأرصدة لدى البنوك التجارية وهو الأمر الناتج عن السياسة النقدية التوسعية على المستوى الكلي وما ينتج عنها من حالة أو ظاهرة انشاء النقود على المستوى الكلي أو الجزئي.

المطلب الثاني: تحليل نسب وتطور أنشطة التمويل والاستثمارات الآلية

الجدول رقم (04): مساهمة تكوين كل مكون من الاستثمارات المالية إلى إجمالي الاستثمارات.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال البيان للدخل	/	/	/	/	/	7.64	6.79	4.62
استثمارات في حقوق الملكية	/	/	/	/	/	5.47	5.75	4.62
استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين ذات معدل ثابت	/	/	/	/	/	2.17	1.04	-
استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين المصنفة بالتكلفة المطفأة	/	/	/	/	/	79.55	83.99	95.36
صكوك حكومة دولة قطر	/	/	/	28.05	24.94	69.21	76.75	86.30
ذات معدل ثابت	/	/	/	/	/	5.79	4.19	8.03
ذات معدل متغير	/	/	/	/	/	4.55	3.06	1.03
استثمارات مالية	2116803	2116590	4597590	3436043	5011853	14810188	13355758	13698176

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعطيات المستخرجة من بنك قطر الإسلامي.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بنك قطر الإسلامي خلال فترة الدراسة لا يعتمد كثيرا على الموجودات والاستثمارات المالية وذلك خلال عام 2011-2015 (سجلت القيم الاجمالية للاستثمارات إلا أنها غير مفصلة في التقارير المالية).

باستثناء صكوك حكومة قطر وهي إحدى الأدوات الواعدة والبديل الشرعي للسندات ويتم اطفائها عبر السنوات والتي ظهرت في نشاط البنك عامي 2014-2015 حتى عام 2018 وتبين أن نسبتها كانت متزايدة مقارنة بالاستثمارات الأخرى حيث نلاحظ أن أعلى النسب المسجلة لقيم صكوك حكومة قطر كانت عام 2018 نسبة 86.30 وأن الأصول المالية التي سجلت بالتكلفة المطفئة كانت بنسب مرتفعة مقارنة بالنسب المسجلة بالقيمة العادية.

ونلاحظ مما سبق أن الرصيد الأكبر في الاستثمارات المالية هي عبارة عن صكوك المالية وهذا يفسر:

- البنك لديه استراتيجية في تطوير عمل المصارف الإسلامية هذا يساعد على اندماجها في النظام المالي العالمي من خلال تداول الأوراق المالية الإسلامية في الأسواق الدولية.
- نلاحظ أن بنك قطر الإسلامي لديه قدرة كبيرة لتطوير وتبني أدوات وصكوك إسلامية في ظل وجود عدد كافي من البائعين ومشتريين في السوق وقدرة على المؤسسات والشركات الاستثمارية للقيام بدور صانع السوق.
- وقد شهد بنك قطر الإسلامي في إطار البحث عن أدوات واستثمارية اسلامية لتحل محل الأدوات التقليدية وتكون بمثابة وسيلة لحشد وتعبئة المدخرات وتمويل المشروعات وتمويل التنمية بشكل أكثر كفاءة.
- إن تبني خطط التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة العمل على توسع في إصدار الصكوك وإنشاء سوق ثانوي للتداول بما يساهم في تعظيم وتوظيف المدخرات وتوسعت دائرة الاستثمار.

الجدول رقم (05): قيم موجودات التمويل

الوحدة: ريال قطري

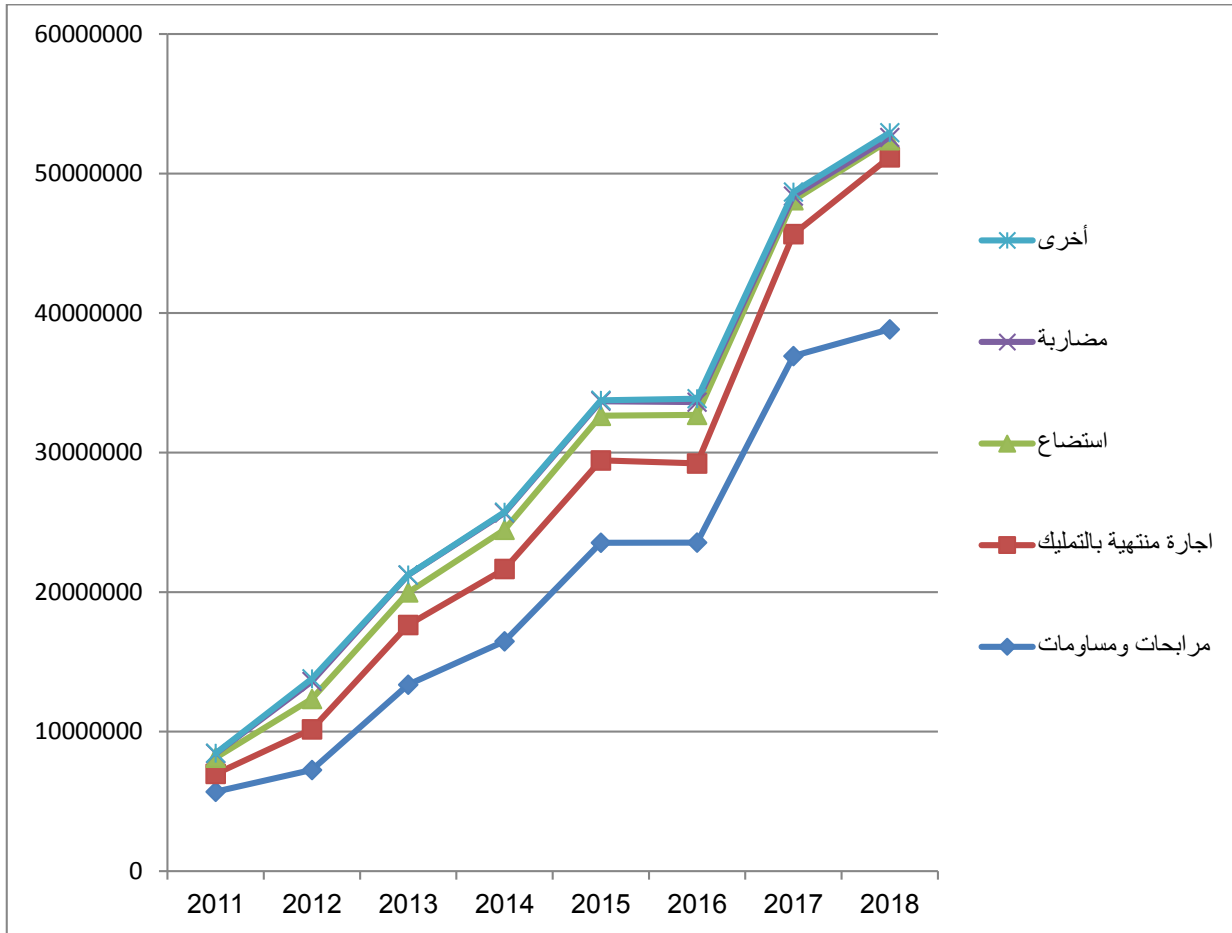
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الموجودات الكلية	14888516	21335768	34695207	38993015	53430231	58274886	73192058	77354244
مراجعات ومساومات	5689388	7250623	13368657	16475146	23536459	23547750	36919041	38832944
اجارة منتهية بالتمليك	1284697	2915017	4281038	5180925	5902428	5671791	8736642	12332885
استصناع	1156874	2179905	2331742	2814637	3201113	3481987	2432551	1228995
مضاربة	299578	1249150	1247665	1207930	1039987	915950	304423	197691
أخرى	19260	199249	8637	55667	66308	292200	279951	335147
اجمالي موجودات التمويل	8449797	13293934	21234739	25734305	33746295	33859678	48672614	52927662

5324634	5042434	3901183	4031137	2802578	2134871	1332330	997870	ناقص ربح مؤجل
425317	460095	310745	297809	248232	221611	269966	275845	المخصص الخاص للانخفاض في القيمة
38245	32751	51880	65576	16013	12362	12556	20075	ارباح معلقة
47139466	43137334	29595870	29351773	22667482	18865895	11679082	7156007	صافي موجودات التمويل

المصدر: قيم بنك qib خلال الفترة 2011-2018.

يمثل الجدول أعلاه قيم موجودات التمويل التي تشمل صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في البنك وتتوزع إجمالي موجودات التمويل بين الصيغ الآتية: مرابحة والمساومة والمشاركة والإجارة والاستصناع وبعض الصيغ الأخرى ويتم اثبات قيمة موجودات التمويل بتكلفتها الإجمالية لصيغ التمويل ناقص تخصصات خسائر الانخفاض في القيمة وأرباح المعلقة والمؤجلة إن وجدت، نلاحظ من الجدول أن قيمة موجودات التمويل في زيادة مستمر، طيلة فترة الدراسة، وإن اختلف التركيز في الزيادة من صيغة لأخرى، وتباين في بعضها مقارنة ببعض الآخر، والشكل الموالي يعطي صورة أكثر وضوحاً عن التحليل السابق.

الشكل رقم (04): قيم موجودات التمويل



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من الشكل البياني أن مخصصات صيغ التمويل في تزايد مضطرد طيلة فترة الدراسة ففي ظل الزيادة المركزة ضمن المراجعة والمساومات، يسجل انخفاض في صيغ التمويل بالمضاربة والاستصناع وصيغ التمويل الأخرى ففي عام 2013 شهدت زيادة لكل من المراجعة والإجارة المنتهية بالتمليك بقيمة 1336557 ألف ريال قطري ومبلغ قدره 4281038 ألف ريال قطري على التوالي أما بالنسبة للصيغ التمويل الأخرى فقد بدأت في الانخفاض عام 2013 حتى 2018 باستثناء الاستصناع الذي استمر في زيادة طفيفة حتى عام 2017 ليسجل انخفاض في السنة الموالية بمبلغ قدره 1203556 ألف ريال قطري ومما سبق يمكننا أن نسجل مجموعة من الملاحظات منها:

- تركز عملية تمويل البنك ضمن صيغة المرابحة والمساومة والتي بلغت ضعفي إجمال الصيغ الأخرى وتليها صيغة الإجارة المنتهية بالتملك والاستصناع ويمكننا أن نستخلص توجه العام للبنك الذي تركز من خلال نشاطه ضمن الصياغ القائمة على المديونية أخذاً بعدة اعتبارات وتبريرات منها لاعتبارها الصيغ الأكثر طلباً لتمويل الاستثمارات، والأنسب لتمويل رأس المال الثابت والتغير في المخزون والمسهل لآليات التجارة الخارجية المحققة لاستيراد السلع الانتاجية والأولية والنصف مصنعة وقد يكون السبب الجوهري لهذا التوجه كون هذه الصيغ أكثر توليداً لأرباح، إضافة إلى سهولة التعامل وقلّة المخاطر التي قد تتخللها مقارنة بالصيغ الأخرى.

- أما في ما تعلق بكل صيغة المشاركة والمضاربة فالملاحظ أن البنك يدرج صيغة المشاركة ضمن صيغة المضاربة وقد لا تظهر صيغة المشاركة صريحة ضمن التقارير والقوائم المالية إلا أنه ومن خلال التتبع لنشاطات البنك نلاحظ أن هناك عمليات تمويل بصيغة المشاركة قد تمت في مجموعة من السنوات حيث بلغت قيمة صيغ المشاركة 22006 ألف ريال قطري و 176000 ألف ريال قطري سنتي 2012 و 2013 على التوالي وهي مضمنة في القيم الاجمالية بصيغة المضاربة التي بلغت 1249150، 124665 ألف ريال قطري في نفس السنوات المشار إليها بنسبة بتكوين في إجمال المضاربة بلغت 1.76% و 0.001% لنفس السنوات المشار إليها.

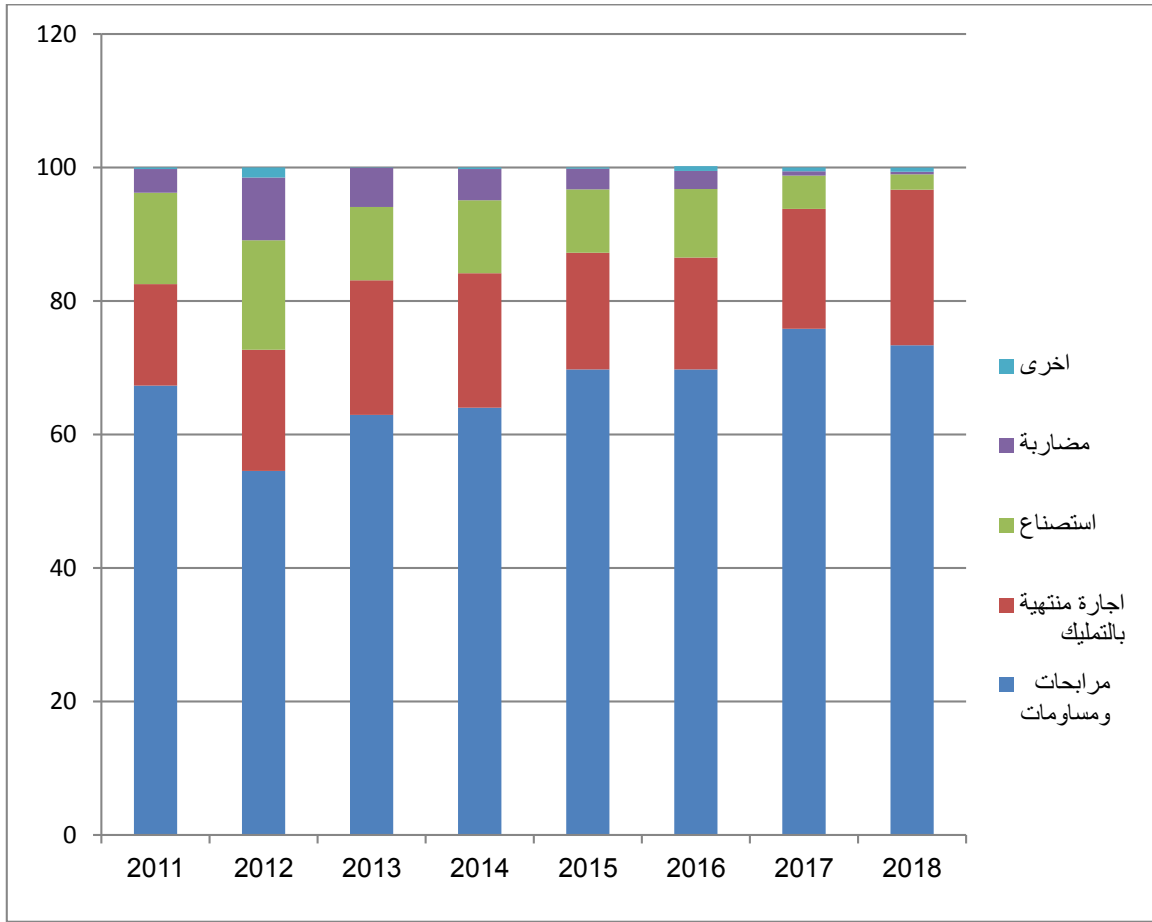
الجدول رقم (06): مساهمة كل نوع من صيغ التمويل الإسلامي في إجمالي موجودات التمويل.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة إجمالي موجودات التمويل	56.75	62.31	63.31	65.52	55.10	58.10	66.50	68.42
مرايحات ومساومات	67.33	54.54	62.94	64.02	69.75	69.75	75.85	73.37
اجارة منتهية بالتمليك	15.20	18.17	20.16	20.13	17.49	16.75	17.95	23.30
استصناع	13.69	16.40	10.98	10.94	9.49	10.28	5.00	2.32
مضاربة	3.55	9.40	5.88	4.69	3.08	2.71	0.63	0.37
أخرى	0.23	1.50	0.004	0.22	0.20	0.72	0.58	0.63

المصدر: من اعداد الطالبين حسب تقرير بنك qib.

يمثل الجدول أعلاه مساهمة كل نوع في موجودات صيغ التمويل الإسلامي في إجمالي موجودات التمويل ومن خلاله نلاحظ أن نسب موجودات التمويل في زيادة مستمرة عبر سنوات الدراسة حيث تمثل صيغة المراجعة والمساومات الرصيد الأكبر في صيغ التمويل والذي يمثل 69.61% من إجمالي موجودات التمويل بعدما شهدت نسبة المراجعة انخفاض في عام 2012 بنسبة 54.54% ارتفعت كل من نسب التمويل الأخرى، وفي عام 2013 شهدت انخفاض في صيغ التمويل بالمضاربة والاستصناع والصيغ الأخرى وفي نفس العام نجد كل من صيغتي المراجعة والايجار المنتهية بالتملك شهدت زيادة مستمرة عبر السنوات حتى بلغت عام 2018 إلى 73.37% و 23.30% على التوالي.

الشكل رقم (05) مساهمة كل نوع من صيغ التمويل الإسلامي في إجمالي موجودات التمويل.



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (06)

بعدها قمنا بالتحليل الوصفي للجدول الشكل البياني نستخلص بعض النتائج في بنك قطر الإسلامي خلال فترة الدراسة:

- إن القيم الموضحة في الجدول (05) ونسب المساهمة المبينة في الجدول (06) يمكن أن تدعم بعض الانتقادات الموجهة للعمل المصرفي بشكل عام كون العديد من البنوك الإسلامية انحرفت عن العديد من المبادئ والأهداف المأخوذة من قيمها وعند تفحص التمويل المتبعة على كثرة أنواعها فإن من المسجل تركيز عمليات التمويل في الكثير من الأحيان وفي العديد من المصارف ضمن عقود التمويل النقدي للأفراد والمؤسسات " بالتورق " والعينة والسلم المنضم وبيع الديون مع الحسم وغيرها من الصيغ التي تشترك في اعتماد الشبكات وإن كانت هذه الصيغ غير مسجلة في البنك محل الدراسة

إلا أن المؤشرات السابقة تشير انتقادا عميقا للسلوك بنك في عمليات التمويل كون تركزها في صيغ المربحات يشير مجموعة من التحفظات وبناءا على المعطيات المالية السابقة يمكننا أن نستخلص الآتي...

- نلاحظ أن البنك هل الدراسة يعتمد على التمويل قصير الأجل لأنه أقل مخاطر من الصيغ الأخرى وذلك بالتمويل بالمربحة والتجارة المنتهية بالتملك وهي من الصيغ القائمة على المديونية.

- استهداف صفة الخلو على المخاطر التي لا تتفك على المعاملات الشرعية وتظهر أكثر بعمق ويعمق المشاركة والمضاربة وهذه الممارسة تخل بعنصر أساس ضمن مبادئ الاقتصاد الإسلامي (مبدأ المشاركة، ومبدأ الغنم بالغرم).

- وعلى الرغم تسليمنا بالرأي القائل بشرعية صيغ المربحة نظريا وتطبيقيا إلا أن هذه الصيغ قد تخل مهم في الاقتصاد الإسلامي وهو أولوية التمويل استثمارات حقيقية (المنتجة) كون عمليات المربحة قد تنصرف في كثير من الأحيان وينسب مركزة إلى تمويل عمليات الشراء لسلع الاستهلاكية الكمالية سواء كانت قصيرة أو متوسطة المدى وهو ما يصرف جزء كبير في الأموال والموجودات عن المساهمة في النمو وتنمية الاقتصاد الوطني.

إن صيغة المربحة قد تتضمن وتؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني حيث أن اتجاه غالبية المربحات إلى أنشطة اكتنازيه أو لإشباع رغبات كمالية يؤدي إلى زيادة حدة التضخم ومعوقات أمام الاستثمار الحقيقي.

فبنك قطر الإسلامي لديه رؤية واستراتيجية واضحة بعيدة المدى ولهذا فإن البنك يتبنى استراتيجية لتوسع خارجيا عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لاستثماراته خارجيا بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي.

ونلاحظ مما سبق أن بنك قطر الإسلامي يركز أكثر في تمويله على الصيغ القائمة على المديونية وقد توصلنا إلى بعض النتائج كما يلي:

- تفسر الزيادة المرتفعة في صيغته كل من المربحة والإجارة المنتصبة بالتملك على أن هذه الصيغ أقل مخاطرة من الصيغ الأخرى وهو الأمر الذي ساهم في مال المودعين ومن وضعوا لغتهم في البنك كما أن هذه الصيغ سهلة في استيفاء ضمانات المناسبة لسداد الأقساط.
- كما نلاحظ أن هذه الصيغ سهلة الدراسة والتنفيذ مقارنة بأساليب التمويل الأخرى كالمضاربة والمشاركة.
- كون صيغة المربحة تتميز بسرعة دوران رأس المال وتحقيق الربح وتغطية حاجات متعددة للمصرف.
- باعتبار أن عملاء البنك له يفضلون التعامل بالأنواع الأخرى من صيغ التمويل حفاظا على أسرار نشاطهم أو كشف تفاصيل عملهم في أطراف خارجية مثل الضرائب وغيرها.
- توجهات خطط التنمية في الاقتصاد القطري والمشاريع المستقبلية والتظاهرات العالمية المنجزة والمراد تنظيمها ومما تحتاجه من بنية تحتية وتجهيزات انعكست على أساليب عمل المصارف خاصة في الشق المتعلق بالإجارة والمربحة تناغما مع السياسات المنتهجة.

الجدول رقم (07) معدل تطور موجودات التمويل الإسلامي.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مرابحات	-	27.44	84.34	23.26	42.86	0.05	56.78	5.18
اجارة منتهية بالتملك	-	81.98	77.21	21.02	13.93	-3.91	54.04	41.16
استصناع	-	88.43	6.91	20.71	13.73	8.77	-30.14	-49.48
مضاربة	-	316.93	-0.12	-3.18	-13.90	-11.93	-66.76	-35.06

المصدر من اعداد الطالبين حسب المعطيات المستخرجة من تقارير بنك Qib

يوضح هذا الجدول معدلات نمو موجودات التمويل حيث نلاحظ اختلاف شبيها بين الزيادة والنقصان ففي ظل الزيادة المرتفعة في قيم صيغ التمويل نلاحظ انخفاض معدلات نموها والعكس في بقية الصيغ الأخرى حيث نلاحظ أن معدلات النمو تراوحت بين 316.97 كأعلى نسبة في 2012 وذلك في صيغة المضاربة وكأقل معدل ب 0.12% وذلك في نفس الصيغة وكان ذلك عام 2013.

أما بالنسبة للصيغ الأخرى فقد شهدت تفاوت في معدلات، فنلاحظ في صيغ التمويل القائمة على الملكية بعدما كانت مرتفعة عام 2012 انخفض في 2013 واستمر الانخفاض حتى عام 2018 باستثناء صيغة الإجارة المنتهية بالتملك التي ارتفعت في عام 2017.

المطلب الثالث: تحليل وقياس الأرباح المتولدة من صيغ التمويل الإسلامي.

الجدول رقم (08) قيمة إيرادات أنشطة التمويل.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي إيرادات أنشطة التمويل	626225	839109	1328065	1815866	1863299	1775466	2081360	2003201
إيرادات مرابحات ومساومات	412192	499114	770716	1040102	1256602	1106462	1524874	1499519
إيرادات استصناع	90790	123180	211769	368950	244874	291374	185250	14562
إيرادات مضاربة	44964	84603	99985	84879	86493	60613	47536	66432
إيرادات اجارة منتهية بالتمليك	55534	132212	245595	321935	275330	317017	319779	415105
إيرادات أخرى	/	/	/	/	/	/	3921	7583

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعطيات المستخرجة من بنك QIB خلال الفترة المدروسة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أنشطة التمويل إيراداتها في تزايد مضطرب خلال الدراسة وتمثل نسبة مجموعة المرابحات والمساومات بـ 66% من إجمالي صافي إيرادات أنشطة التمويل نسبة 34% للإجمالي إيرادات أنشطة التمويل الأخرى، وقد شهدت قيمة صيغة

المربحات والمساومات ارتفاع مستمر من عام 2011-2015 ثم حققت خسارة بمبلغ قدره 150140 ريال قطري على عكس كل من صيغة الاستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك بعدما استمرت في الزيادة في 2011 إلى 2014 لتتخفف عام 2015 ثم حقق ربحاً عام 2016 بمبلغ قدره 46500 ريال قطري و 41687 ألف ريال قطري على التوالي ونلاحظ انخفاض كل من قيمة الاستصناع والمربحة عام 2018 على عكس التمويل بالمضاربة الذي ارتفع عام 2018 بعدما انخفض عام 2017 بمبلغ قدره 47536 ريال قطري.

أما بالنسبة لكل من الإجارة المنتهية بالتمليك نلاحظ بعد انخفاضها في 2015 ثم ارتفعت عام 2016 حتى 2018 في حين نجد أن البنك سجل أكبر أرباح خلال عام 2018 بصيغة المربحة 15002400 ألف ريال قطري وأدنى قيمة لصيغة إيرادات التمويل الأخرى 392100 ريال قطري.

الجدول رقم (09): نسبة مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في توليد إجمالي أرباح التمويل.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مربحات ومساومات	65.82	59.48	58.03	57.28	67.44	62.32	73.26	74.86
استصناع	14.50	14.68	15.95	20.32	13.14	16.41	8.90	0.73
مضاربات	7.18	10.08	7.53	4.67	4.64	3.41	2.28	3.32
إجارة منتهية بالتمليك	8.87	15.76	18.49	17.73	14.78	17.86	15.36	20.72
أخرى	-	-	-	-	-	-	0.19	0.38
مشاركات	3.63	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من احتساب الطالب بناءً على المعطيات المستخرجة من تقارير البنك Qib خلال الفترة المدروسة.

يمثل الجدول أعلاه مساهمة كل نوع من إجمالي إيرادات أنشطة التمويل ومن خلاله نلاحظ أن نسبة إيرادات التمويل في زيادة مستمرة عبر سنوات الدراسة حيث بلغت أكبر نسبة

للمرابحات والمساومات بقدر 74.86% وذلك عام 2013 أما أقل نسبة سجلت في صيغة التمويل بالصيغ الأخرى عام 2017.

نلاحظ نسبة المربحة استمرت في الانخفاض من 2011 حتى 2014 على عكس صيغة الاستصناع ارتفعت نسبتها خلال الفترة 2011 حتى 2014 ونلاحظ أن نسبة الإجارة المنتهية بالتملك استمرت في الزيادة من عام 2014 أما بالنسبة لصيغة المضاربة فقد كانت أقل من الصيغ الأخرى مقارنة بالتمويل بصيغ المربحة والاستصناع والإجارة واستمرت بالانخفاض في العام الأخير وهذا لأن الصيغة أكثر عرضة للمخاطر وأن عوائدها قليلة مقارنة بالمربحة ومما سبق نلاحظ أن بنك قطر الإسلامي:

- يعتمد على صيغتي المربحة والإجارة المنتهية بالتملك لكونها تساهم في توليد الأرباح في حين تجده بالعامل بصيغة المشاركة والصيغ الأخرى نسبة قليلة جدا وهذا راجع لكون الصيغة الأولى أقل مخاطر تمويل قصير الأجل وكذلك أكثر ربحية من غيره.
- نلاحظ أن صيغة المشاركة لم تظهر خلال فترة الدراسة باستثناء العام الأول والتي كانت نسبة منخفضة جدا وهذا لا يعني أن البنك لا يتعامل بها ولكن قام بدمجها في صيغة المقاربة لكونهما متشابهان ونسبهما منعدمة.
- نلاحظ أن أقل نسبة سجلت في العامين الأخيرين لصيغ التمويل الأخرى رغم ضعف نسبة التمويل فيها إلا أنها تعتبر نشاط جديد بالنسبة للبنك.

خلاصة الفصل الثاني:

قصد التعرف على دراسة حالة " بنك قطر الإسلامي " وقياس مدى تأثير صيغ تمويلها على توليد الأرباح، قمنا بتعريف البنك وصيغ تمويلها والتعرف على بعض المؤشرات التي تقيس ربحية البنك.

بدأنا أولاً بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة وكذا تحديد عينة الدراسة وبعد هذه الخطوة قمنا بعرض النتائج الدراسة وتفسير وتحليل وتعليل المخرجات ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها:

- أن البنك محل الدراسة يعتمد على التمويل القصير الأجل لأنه أقل مخاطر من الصيغ الأخرى، وذلك التمويل بالمرابحة والإجارة المنتهية بالتملك وهي من الصيغ القائمة على المديونية.
- تركز مصدر أرباح التمويل للبنك (محل الدراسة) بنسبة تجاوزت 50% من اجمالي الأرباح التمويلية ضمن صيغة التمويل بالمرابحة والمساومات وهذه النسب تتناسب مع توجه البنك وقيمة الموجودات المخصصة لهذه الصيغ.
- وقد لاحظنا أن الصيغ الأكثر عرضة للخطر أو المخاطر هي الصيغ التي تساهم بمعدل أكبر في عملية توليد الأرباح في البنوك الإسلامي من المضاربة والاستصناع... غير أن البنك محل الدراسة يلجأ للتمويل بالمرابحة والمساومات والإجارة، وهذا لكون هذه الصيغ تعتمد على التمويل القصير الأجل وأكثر أمان وضمان بالنسبة للعملاء والمتعاملين.
- ينتهج بنك قطر الإسلامي خطة استثمارية ركز من خلالها على القطاعات التي تعتمد على المورد البشري مثل " الخدمات والصناعة " لأنها تساهم في عملية توليد الأرباح.

الخاتمة

الخاتمة:

استجابة لمتطلبات المجتمع الإسلامي والحاجات الملحة برزت في ميدان التعامل المصرفي فكرة البنوك الإسلامية كون هذه الأخيرة تلتزم بمجموعة من الضوابط والأحكام الموافقة للشريعة الإسلامية فتميزت عن نظيرتها التقليدية بمعاملات تزرع في روح المتعاملين والعملاء الاستقرار والراحة النفسية سواء في آلية عملها أو من حيث الأنشطة والخدمات التي يقدمها أو من حيث الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها وذلك من خلال توخي العدالة في أساليب التمويل التي يعتمدها.

ومن خلال هذه المذكرة حاولنا مناقشة الموضوع المتمثل في صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة الممتدة 2011-2018 وذلك من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة والتي تدور حول معرفة الأثر المترتب من صيغ التمويل الإسلامي على توليد الأرباح فاستعملنا مؤشرات الربحية والمتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الموجودات، معدل صافي هامش الربح.

وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قدمنا البحث في فصلين رئيسيين ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير آفاق الدراسة.

نتائج البحث واختبار الفرضيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع خرجنا بمجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- يستخدم مؤشر الربحية لتقييم القدرة على توليد الأرباح باستخدام مجموعة من النسب مثل الهامش والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، هامش الربح، وهذه المؤشرات تقيس كفاءة البنك في استغلال الموارد استغلالاً أمثل وذلك من أجل تحقيق الأرباح وقد

وضحت لنا مؤشرات على العائد أن صيغ التمويل لها أثر على نسب هامش توليد الأرباح في بنك قطر الإسلامي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

• تميزت البنوك الإسلامية عن نظيراتها التقليدية في أنها تقدم خدمات مالية ومصرفية وتستثمر الأموال وفق مبادئ الشريعة الإسلامية باعتماد أسلوب المشاركة في الربح والخسارة، كما تسعى من خلال الصيغ التي تعتمد عليها من مرابحة ومساومة ومضاربة ومشاركة وإيجارة منتهية بالتملك وسلم واستصناع، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي والمالي والاجتماعي بمرتجى التأسيسي لبناء اقتصاد مستقر. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

• من خلال تحليلنا للنسب وقياسنا للمؤشرات الأداء المالي سجلنا أن هامش الربح المرتفع يتحقق من خلال صيغ الملكية على وجه الخصوص صيغتي المشاركة والمضاربة إلا أن بنك قطر الإسلامي يميل إلى صيغ المديونية وتفسر هذا المنحى كون صيغ المشاركة والمضاربة تستخدم في التمويل طويل الأجل والمشاريع الكبرى والتي يصعب على المستثمر الحصول على الأرباح في الوقت الذي يريده وكونها أكثر عرضة للمخاطر وبطيئة الدوران فيما يتعلق بالسيولة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

• ارتكز مصدر الأرباح في بنك قطر الإسلامي (Qib) على الصيغ التمويلية قصيرة الأجل والذي بلغ معدل توليد الأرباح فيها ما يتجاوز 1/2 من إجمالي الأرباح التمويلية التي تدخل ضمن صيغة المرابحات والمساومات.

التوصيات

• ضرورة التنوع في مجال النشاط البنكي الإسلامي والصيغ المطبقة في إطار عمله مع الأخذ بعين النظر الآثار الاقتصادية المترتبة عن كل صيغة، مع ضرورة تنشيط الابتكار في مجال الصكوك والأوراق المالية الإسلامية بما يتناسب مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية.

- ضرورة إيلاء الأهمية لدور اللجان الشرعية، ومساهمتها في توجيه عمل البنوك الإسلامية لتحقيق أهداف الاجتماعية وتفعيل دوره في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- ضرورة توظيف صندوق الزكاة الخاص بالمؤسسة في دعم الفئات الاجتماعية المحتاجة، والإفادة كذلك في هذا الإطار من صندوق الأرباح المجنية حيث وجدت، وهي الأرباح الناشئة من تعاملات المؤسسة التي اوجبت الهيئة الشرعية الخاصة بالمؤسسة تجنب أرباحها لوقوع بعض المخالفات الشرعية.

آفاق الدراسة:

نقترح مجموعة من المواضيع العلمية حتى تكون مجالاً للدراسة سواء لنا مستقبلاً أو تدرس من طرف طلبة الماستر في السنوات المقبلة إن شاء الله:

1. البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري.
2. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تحسين تنافسيتها.
3. متطلبات تأهيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر للتكيف مع المحيط الاقتصادي الجديد في الجزائر.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر باللغة العربية:

الكتب:

1. بلعجوز حسين، مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009.
2. حماد طارق عبد العالي، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
3. خصاونة أحمد سليمان، المصارف الإسلامية، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
4. دواية أشرف محمد، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2007.
5. السيد طابل مصطفى كامل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2012.
6. شابرا محمد، نحو نظام نقدي عادل دراسة للنقود والمصارف والسياسات النقدية في ضوء الإسلام، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، الأردن، 1987.
7. عمار غربي عبد الحليم، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار أبي فداء للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013.
8. فهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الاولى، رام الله فلسطين، 2008.
9. منصور عيسى ضيف الله، نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2007.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

10. سعدية خاطر، التمويل الاسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015.
11. عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، تخصص تسويق، 2009.
12. عصام بوزيد، التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجستير، علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2010.
13. فراح عماد، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، تخصص مالية وبنوك 2014.
14. لعميش أمال، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، الجزائر، 2012/2011.
15. محمود أبو طير، حمزة بودالي، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل الوضعي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة البويرة 2014.

المؤتمرات والملتقيات والندوات:

16. بن عمارة نوال، محاسبة البنوك الإسلامية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 أبريل 2003.
17. خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة تلمسان.
18. رابح خوني، رقية حساني، واقع وآفاق التمويل التاجيري في الجزائر، وأهميته كبديل تاجيري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي ومتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يوم 17 و 18 أبريل 2006.
19. فرحي محمد، أهمية التمويل الاسلامي وجذوره التاريخية، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي الذي نظمه مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتنسيق مع كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية حول التمويل الإسلامي، واقع وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، 2010.
20. نياموي عبد المجيد، براهيم شراف، دور مؤسسات التمويل اللاربوية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ملتقى دولي حول: سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

قائمة الدوريات والنشريات:

21. عياش زوبير، مناصرة سميرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 13، أم البواقي، الجزائر، جوان 2016.
22. الموقع الرسمي للبنك، صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في بنك قطر الإسلامي، تاريخ الاستطلاع 2019/06/17.

<http://www.qib.com.qa/ar/islamic-panking/islamic-panking-tools.aspx>

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى توليد صيغ التمويل الإسلامية للأرباح في بنك قطر الإسلامي، ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بمسح البيانات المالية للبنك محل الدراسة للفترة (2011-2018)، ومن ثم تحليلها إحصائياً ووصفياً وذلك باستخدام برنامج M-excel لحساب المؤشرات المتعلقة بربحية وكفاءة الأداء المالي للبنك، وقد خلصنا إلى أن بنك قطر الإسلامي، تتولد جل أرباحه من صيغة المرابحة والمساومات، وتشكل الأرباح المتولدة من الصيغتين ما يتجاوز نسبة 50% من إجمالي الأرباح، ومن خلال تحليل مؤشرات ونسب الربحية التي تم قياسها خلصنا أن نسبة هامش الربح الأعلى تتأى من الصيغ القائمة على الملكية من مشاركة ومضاربة، إلا أن البنك لم يولي أهمية لهذه الصيغ مقارنة بصيغة المرابحة، والتي خصصت لها نصف إجمالي موجودات التمويل، ويرجع تركيز عمليات التمويل في البنك ضمن صيغة المرابحة كونها صيغة أقل مخاطرة، وأسرع دوراناً للسيولة، وأكثر ضماناً بالنسبة للعملاء.

الكلمات الدالة: البنوك الإسلامية، التمويل الإسلامي، مؤشرات الأداء المالي، توليد الأرباح.

Résumé:

L'étude vise à mesurer la génération de profits dans les modes de financement islamiques dans la Qatar Islamic Bank, et pour résoudre ce problème, nous avons sondé les états financiers de la banque à l'étude pour la période (2011-2018), puis analysé statistiquement et descriptive en utilisant le programme M-excel pour calculer les indicateurs sur la rentabilité et l'efficacité de la performance financière de la banque, nous avons conclu que la Qatar Islamic Bank a généré la majeure partie de ses bénéfices de Mourabaha et la formule de négociation, et constituent les bénéfices générés par ces formules va dépasser 50% du bénéfice brut, et à travers l'analyse des indicateurs et ratios de rentabilité ont été mesurées, nous avons conclu que plus élevé ratio de la marge de profit dérivé de formules basées sur la propriété de la Poste et de spéculer, mais la banque n'a pas donné l'importance de ces formules par rapport à la Mourabaha, qui ont été attribués la moitié des actifs totaux de financement, en raison des opérations de financement ciblées dans la banque dans la formule Mourabaha étant moins risqué, plus vite un tour de liquidité et de plus de sauvegarde pour les clients.

Mots clés: les banques islamiques, Finance islamique, les indicateurs de performance financière, de générer des profits.